الأنباء
الإثنين 21 يونيو 2021
اقتصاد
لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business
alanba.com.kw

19٪ نمواً في سيولة شركات السوق الأول على أساس سنوي لتبلغ 12,4 مليار دينار بنهاية مارس 2021

مليارا دينار قفزة في «كاش» الشركات القيادية خلال «كورونا»

■ السيولة تركزت لدى البنوك بزيادة 27,5٪ لتبلغ 11,8 مليار دينار بنهاية الربع الأول ■ «بيتك» الأكثر ارتفاعاً بسيولة تخطت 3 مليارات دينار بنهاية مارس.. بنمو سنوي 76٪

المحرر الاقتصادي

عززت الشركات القيادية المدرجة في البورصة الكويتية من «الكاش» في خزائنها وودائعها بزيادة بنحو 19٪ خلال سنة الكورونا، أي منذ نهاية مارس 2020 حتى نهاية مارس 2021، حيث أضافت إلى حجم السيولة من النقد في ميزانياتها العمومية بنهاية الربع الأول من العام الحالي ملياري دينار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وبلغ إجمالي السيولة لدى شركات السوق الأول 12,4 مليار دينار بنهاية مارس الماضي مقارنة بسيولة مقدارها 10,4 مليارات دينار بنهاية مارس 2020، وقد تزامنت تلك الزيادة مع ما شهده الاقتصاد والأسواق من تداعيات نتيجة جائحة كورونا.

سيولة مصرفية

وتصدرت البنوك قائمة الشركات المدرجة التي زادت سيولتها، حيث ارتفع الكاش لدى 8 بنوك مقابل تراجعه لدى بنكين، وزادت سيولة البنوك الكويتية المدرجة بنسبة 27,5٪ على أساس سنوي، حيث بلغت 11,8 مليار دينار بنهاية مارس الماضي مقارنة بنحو 9,2 مليارات بنهاية مارس 2020.

وتصدر الارتفاعات «بيتك» بسيولة تخطت 3 مليارات دينار بنهاية مارس، وبزيادة 1,3 مليار دينار مقارنة بالسيولة نهاية مارس 2020، وبارتفاع نسبته 76٪، وقد تركزت تلك القفزة في أرصدة البنك لدى البنوك المركزية. وحل بنك الكويت الوطني في المركز الثاني بزيادة بلغت 932 مليون دينار وبنمو 25٪ في السيولة التي بلغت 4,7 مليارات دينار بنهاية الربع الأول من العام الحالي.

زيادات أخرى

وجاءت باقي الزيادات بأقل من 100 مليون دينار، فجاء في المرتبة الثالثة بنك الخليج بزيادة بلغت 89 مليون دينار وبنمو 9٪ في السيولة التي بلغت 1,1 مليار دينار. وحل رابعا بنك برقان بزيادة بلغت 77 مليون دينار وبنمو بلغ 12٪ في السيولة التي بلغت 749 مليون دينار. وجاء في المرتبة الخامسة بنك KIB بزيادة بلغت 75,5 مليون دينار وبنسبة نمو سنوي بلغت 87٪، حيث بلغت السيولة بنهاية الربع الاول من العام الحالي 162 مليون دينار.

ونجحت 5 شركات فقط من خارج القطاع المصرفي في زيادة رصيدها من الكاش، أبرزها «هيومن سوفت» التي جاءت في الصدارة، حيث أضافت نحو 25 مليون دينار لسيولتها لتبلغ 92 مليون دينار بنهاية الربع الأول، ثم تلتها شركة بورصة الكويت بزيادة 10,4 ملايين دينار لتبلغ 29,4 مليون دينار بنهاية مارس الماضي.

نمو الأصول

ونمت أصول شركات السوق الأول القيادية بنحو 1,5٪ لتضيف 1,5 مليار دينار لقيمة أصولها التي بلغت 102,8 مليار دينار بنهاية مارس الماضي مقارنة بنحو 101,3 مليار دينار بنهاية مارس 2020.

وتشير تلك الزيادة إلى تركزها في الكاش، حيث زادت السيولة بنحو 2 مليار دينار، ما يعني أن باقي بنود المركز المالي للشركات والبنوك قد تراجعت بنحو 500 مليون دينار خلال تلك الفترة.

ويأتي تركز نمو الأصول في الكاش في ظل انسداد قنوات التوظيف المناسبة وخاصة لدى قطاعات التمويل والاستثمار في ظل توقف غالبية المشروعات التنموية وكذلك الإنفاق الحكومي الذي تعتمد عليه أغلب قطاعات الدولة إضافة إلى حذر بعض الشركات وتفضيلها الاحتفاظ بالكاش وتأجيل الخطط الاستثمارية إلى حين انتهاء الجائحة.

طرح الممارسة لدى جهاز المناقصات قريباً

«ناقلات النفط» تؤهل 4 شركات للمشاركة في ممارسة تسفين وإصلاح السفن

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة ناقلات النفط أهّلت 4 شركات للمشاركة في ممارسة تسفين وصيانة ناقلات النفط التابعة للشركة لمدة عامين ونصف العام. وذكرت ان الشركات المؤهلة من قبل «ناقلات النفط» هي: شركة الأحواض الجافة العالمية- دبي، الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (آسري)، شركة ناقلات كيبيل للأعمال البحرية المحدودة - قطر، وشركة عمان للحوص الجاف. وتوقعت المصادر ان يتم طرح الممارسة قريبا لدى الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وذلك بعد النجاح في الحصول على موافقته لعملية الطرح مؤخرا.وقالت المصادر ان العقد الذي طرحته ناقلات النفط الكويتية يعتبر الأكبر لإصلاح وصيانة السفن، حيث يشمل العقد اتفاقية تسفين شاملة مع شركة «آسري» الواقع مقرها في البحرين

وتعد من أهم الشركات في مجال تصليح وصيانة السفن والمنصات البحرية في العالم.

وذكرت أن العقد يتضمن صيانة حصرية لناقلات الكويت النفطية وتتيح لشركة ناقلات النفط الكويتية صيانة معظم سفن أسطولها بشكل دوري في أحواض صيانة السفن التابعة للشركة الفائزة، مشيرة الى أن العقد يشمل إجراء صيانة شاملة على السفن تشمل البدن وتنظيف الخزانات والصباغة وأعمال الصيانة الدورية للمحركات والأجهزة الملاحية.

ولدى شركة ناقلات النفط الكويتية 32 ناقلة نفط خام ومشتقات وغاز مسال مختلفة الأحجام والأغراض تلبي احتياجات وخطط قطاع التسويق العالمي لدى مؤسسة البترول الكويتية، الذي يحرص دائما على توفير المتطلبات اللازمة لنقل النفط الكويتي الخام ومشتقاته حول العالم بصورة آمنة ومستمرة.

وأكدت ان «ناقلات النفط» ملتزمة بتطبيق الاشتراطات والمعايير العالمية، طبقا للقوانين البحرية الدولية وهيئات التصنيف العالمية، الأمر الذي يحقق أداء متميزا لأسطولها.

وصلت إلى 43,3 مليار دولار بنهاية مايو الماضي

1,25 مليار دولار زيادة باحتياطي الكويت الأجنبي

■ الاحتياطيات السائلة من النقد الأجنبي تغطي احتياجات الكويت من الواردات لـ 13 شهراً

علاء مجيد

ارتفع الاحتياطي النقدي للكويت للشهر الثاني على التوالي بنهاية شهر مايو الماضي ليصل الى مستوى 13,05 مليار دينار (43,34 مليار دولار) بارتفاع على أساس شهري بلغت نسبته 3٪ وبزيادة قدرها 379 مليون دينار خلال الشهر (نحو 1,25 مليار دولار) مقارنة بـ 12,68 مليار دينار في شهر ابريل الماضي علما بان الاحتياطي النقدي وصل الى اعلى مستوى تاريخي له في اكتوبر الماضي عندما وصل الى 13,883 مليار دينار (ما يعادل 46,08 مليار دولار). ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد اجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي. وبحساب الاحتياطيات السائلة نجد انها تغطي احتياجات الكويت من الواردات لأكثر من 13 شهرا وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ4 أضعاف، حيث يعتبر الحد الآمن أن يغطي الاحتياطي النقدي الأجنبي السائل بعدم احتساب الذهب 3 اشهر من متوسط قيمة الواردات. وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس

احتياطي الذهب العالمي وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل اجمالي موجودات البنك 13,22 مليار دينار موزعة بين الاحتياطات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 13,059 مليار دينار بالاضافة الى الاحتياطات الذهبية بقيمة 31,74 مليون دينار واحتياطات اخرى بمقدار 130,89 مليون دينار. وتقيس الموجودات الاجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

بند الرواتب والدعوم يستحوذ على نحو ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي

«بلومبيرغ»: الكويت غير مستعدة لتحمُّل الصدمات.. رغم ثروتها الهائلة

■ الأزمة العميقة منعت الدولة من الاقتراض وتركتها بالكاد قادرة على دفع رواتب القطاع العام ■ 184 مليار دولار عجز ميزانية الكويت التراكمي المتوقع على مدى السنوات الخمس المقبلة

محمود عيسى

تعاني الهيئة العامة للاستثمار في الكويت والمقدرة اصولها بنحو 600 مليار دولار، من الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية منذ انتهاء فترة ولاية مجلس إدارتها قبل شهرين ولم تتم الموافقة على فترة جديدة حتى الآن لمجلس الإدارة المكون من تسعة أعضاء.

جاء ذلك في تحليل لوكالة «بلومبيرغ» الاخبارية، قالت فيه ان الشلل في صناعة القرار والسياسات، دفع وكالات التصنيف الائتماني العالمية للتحذير من احتمالات خفض التصنيف، وتركت الحكومة تجاهد من أجل توفير السيولة النقدية، مشيرة إلى أن الكويت برغم ثروتها الهائلة اصبحت غير مستعدة لتحمل الصدمات الخارجية مثل وباء كورونا.

وأضافت الوكالة ان كل ذلك ليس الا جزءا من الازمة العميقة، وهذا المأزق منع الدولة من الاقتراض وتركها بالكاد قادرة على دفع رواتب القطاع العام.

ويعيق النزاع أيضا الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك إصلاح دولة الرفاهية التي تقول الحكومة إنها ضرورية لإنهاء 8 سنوات متتالية من عجز الميزانية.

وقال رجل الأعمال والاقتصادي الكويتي عبدالله الشامي، الذي يملك شركتين متخصصتين في الخدمات الطبية والمالية، إن «الإشارات التي يمكن فهمها من هذه التطورات سلبية للغاية، وإنه مستوى منخفض جديد ويمكنني أن أبرر ذلك بالقول إن لدينا أجندتين اقتصاديتين: تتجه الأولى نحو سياسات ليبرالية جديدة، بينما تريد الاخرى الحفاظ على نظام الرفاه كما هو».

وكان الاقتصاد الكويتي ذات يوم مزدهرا في طليعة الانظمة الخليجية العربية، لكن الكويت اصبحت منذ

فترة طويلة محاطة بجيران عزموا على تأمين مقاعدهم على المسرح الدولي.

فقد أنشأت دبي نفسها كعاصمة الأعمال في المنطقة، بينما شرع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي بتنفيذ خطة طموحة لإعادة تشكيل الاقتصاد.

من جانبه، قال الشريك في شركة محاماة وفي ثلاث شركات عائلية خالد الأنصاري «ان العاملين في القطاع الخاص يعانون ويحاولون الصمود ولكن الحكومة ليست لديها استراتيجية، فالمستقبل لا يمكن تصوره، بينما نرى دبي والسعودية تحاولان التطور وجذب الأعمال اليهما، وقد تتمكنان من تحقيق النجاح بشكل أفضل منا، بناء على ما تقومان به الآن». ولم يول مجلس الامة اهتماما يذكر لمشروع قانون من شأنه أن يسمح للحكومة بإصدار سندات دولية لتمويل العجز، كما عارض أي إعادة تخصيص للاموال والمساعدات الحكومية بالرغم من ان بند الرواتب والدعوم تستحوذ على حوالي ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي.

وتعتبر موافقة مجلس الامة امر ضروري على معظم مبادرات الحكومة الرئيسية في برنامجها الاقتصادي، بما في ذلك إدخال ضريبة القيمة المضافة والرسوم الضريبية لزيادة الإيرادات غير النفطية، بالإضافة إلى خطة لإعادة النظر في الدعم الحكومي وخصخصة بعض الأصول المملوكة للدولة، وقد وصلت جميع هذه المحاولات على مدار العقد الماضي الى طريق مسدود.

وبسبب عجز قدره 3,3 مليارات دولار شهريا، لجأت الحكومة إلى إجراءات الإصلاح السريع للوفاء بالتزاماتها المالية العام الماضي عندما تراجعت أسعار النفط وانتشر وباء كورونا.

وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإن الكويت ستسجل عجزا تراكميا في الميزانية قدره 184 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

كما أن صندوق الأجيال القادمة المقدرة اصوله بنحو 600 مليار دولار الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار وتم تصميمه ليكون وعاء ادخاريا مدى الحياة بعد النفط، يتعذر السحب منه إلى حد كبير دون موافقة مجلس الامة، اما صندوق الاحتياطي العام، الذي يستخدم للإنفاق الحكومي وتديره الهيئة ايضا، فلا يتوفر الدعم له الآن الا من خلال ارتفاع أسعار النفط.

وقد انكمش الاقتصاد بنحو 10٪ في عام 2020، وهو أسوأ وضع يواجه أيا من الاقتصادات الخليجية المجاورة.